الاستراتيجية الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية، الحرب النفسية للمصالح الادارية المتخصصة (SAS) ما بين1955–1962 – أنموذجا–.

د.ة بية نجاة

المدرسة العليا للأساتذة–بوزريعة–

ملخص:

أدرك الجيش الفرنسي أن مواجهة الثورة، بأبعادها الجماهيرية، يتطلب ضرورة موازاة العمل السيكولوجي مع العمل العسكري، وخاصة أمام التطور السريع لجيش التحرير الوطني واتساع نطاق العمل الثوري. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المختصصة – SAS- (ADMINISTRATIVES SPECIALISEES LES SECTIONS) .

وتمثلت مهمتها في تكثيف العمل الاجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي في الأوساط الجماهيرية الجزائرية في الأرياف والمدن بقصد عزلها عن جبهة وجيش التحرير الوطني، وقطع صلة الشعب بالثورة.

وكانت السلطات الاستعمارية ترمي، من وراء تكثيف تواجد مراكز هذه المصالح، إلى خلق شبكات تجسس ومراقبة الشعب وزرع الخوف لمنع الجزائريين من دعم ثورتهم.

في هذا الاطار تأتي هذه المساهمة العلمية التي سأحاول فيها عرض أساليب الحرب النفسية للمصالح الادارية المتخصصة في مواجهة الثورة التحريرية لخنقها و القضاء عليها فيما بعد.

الكلمات المفتاحية: الحرب النفسية– المصالح الادارية المتخصصة–ثورة أول نوفمبر – المحتشدات– المساعدة الاجتماعية– السياسة الاستعمارية– المصالح الطبية– المساعدة الاجتماعية – الجيش الادارة الاستعمارية – جيش التحرير الوطني.

Résume :

Après avoir constaté par l'administration coloniale, qu'un des éléments principaux, parmi ceux ayant facilité l'éclosion de la révolution nationale, était la sous-Administration française en Algérie, L'armée française s'est rendue compte que face de la révolution, nécessite la nécessité de parallèle le travail psychologique avec l'action militaire, surtout devant le développement rapide de l'Armée de libération nationale

Par ailleurs, les autorités coloniales décident de créer les sections administratives spécialisées, dans ils visent, par derrière l'intensification de la présence de centres de ces intérêts, pour créer les réseaux d'espionnage et de contrôler(les gens) le peuple de l'Algérien et instiller la peur pour empêcher les Algériens l'appui de leur révolution.

Dans ce contexte, ceux-ci contribution scientifique que je vais essayer de montrer les méthodes de guerre psychologique mené par les sections administratives spécialisées contre le peuple algérien et la révolution Algérienne pour l'étouffent et de les éliminer viennent plus tard.

Mots clés La guerre psychologique – milieu populaire – les camps- L'aide sociale- La politique coloniale- assistance médicale- la révolution nationale - les sections administratives spécialisées.

مقدمة :

عمدت السلطات الفرنسية بعد اندلاع الثورة التحريرية إلى ابتكار سياسات لدعم استراتيجياتها العامة في القضاء على الثورة التحريرية، بعدما شهدت توسع نطاق الثورة

وكثافة العمليات المسلحة ضدّ قوات الاحتلال والمصالح الاستعمارية. نجدها في البداية سارعت إلى اتخاذ إجراءات عسكرية وسياسة وقانونية مستعجلة لمواجهة الوضع المتدهور في الجزائر في عهد الحكومة الفرنسية برئاسة "منديس فرانس".

وأخطر إجراء قانوني صدر عن ذات الحكومة، هو سَنّها لقانون حالة الطوارئ، الذي اعتبرته حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل الإدارية التقليدية، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية (1).

كان هذا القانون عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية والقمعية التي وضعتها السلطات الفرنسية الاستعمارية ، ظنا منها أن هذا سيخنق الثورة بسرعة قبل انتشارها. بمجرد ما وضعت حالة الطوارئ (2) حيز التنفيذ بداية من أبريل 1955(3)، ومنه إعطاء السلطات المدنية والعسكرية صلاحيات مطلقة ليعود الوضع إلى ما كان عليه قبل أول نوفمبر 1954. دخلت الجزائر بمقتضى هذا القانون مرحلة جديدة أهم ما ميزها:

– إنشاء محاكم عسكرية لتحل محل المحاكم الجنائية حتى لا يحاول أحد الطعن في أحكامها (4) و فرض عقوبات فردية وجماعية، مع تطبيق كل أساليب القمع والتعذيب والاضطهاد. و ما ميز بشكل كبير هذه المرحلة انتشار نشاط الحرب النفسية التي كان يسهر على تنفيذها ضباط المصالح الإدارية المتخصصة. و ظهور مراكز التجمع و المحتشدات، وإنشاء مناطق محرمة فيما بعد.

في هذا الاطار سنحاول تتبع خلال هذا المقال ماهي طبيعة هذه أساليب الحرب النفسية المنتهجة من قبل هذه المصالح الادارية المتخصصة؟ و فيما تمثلت مهامها و أهدافها؟

ولضرورة الإلمام بجميع نواحي الأساليب النفسية لهذا الجهاز، حاولنا التطرق من خلالها إلى المهام الاجتماعية لهذه المصالح ، من ناحية فرض الرقابة على السكان ومراقبة

تحركاتهم. و الاهتمام بالتعليم وبفئة الشباب و المرأة ، وكذا فتح مراكز للتكوين المهني. و انتهاج سياسة الحصار الغذائي، بالإضافة إلى مراقبتها لمصادر التموين، واستغلالها لليد العاملة في المشاريع الاستعمارية.

-تأسيس المصالح الإدارية المتخصصة(SAS)

– التأصيل التاريخي للمصالح الإدارية المتخصصة:

اقتنعت السلطات الاستعمارية بأن قوة ثورة أول نوفمبر 1954 استمدت من دعم الجماهير الشعبية، وهي سبب انتشارها بشكل واسع. و ظنت الإدارة الاستعمارية بأن الثورة هي من فرضت على الشعب تدعيمها (5) ولم يكن بمحض إرادتها، والدليل على ذلك أنها انتشرت بالمناطق الريفية، و الداخلية المعزولة والغير (6) .

بعد بروز الضعف العميق لدى السلطات الاستعمارية في النظام الإداري، خاصة فيما يتعلق بالإدارة الفرعية للسكان المسلمين. قررت إعادة النظر في مسألة إدارة شؤون البلاد، و تدارك الإخفاق الذي وسم نظام التسيير الإداري .

في بداية سنة 1955 (7) ، وقبل إنهاء مهام الحاكم العام روجي ليونار من قبل حكومة باريس، الذي أراد مواجهة الثورة التحريرية في مواقعها ، وهذا بتوطين نظام إداري بتلك المواقع، ودعمها بأعداد إضافية من موظفين بإدارة البلديات المختلطة، وإنشاء بداخل هذه الأقاليم "وحدات إدارية متقدمة " تكلف بمراقبة و إدارة الدواوير (8) .فقامت مصالح الإدارة المدنية المكلفة بتسيير البلديات المختلطة، بدعم هذا النظام الإداري بعدد من الموظفين في إطارات جيش الاحتلال و استدعائهم من طرف وزارة الدفاع الوطني الفرنسية لهذه المهمة.

تم وضع تحت تصرف هذا التنظيم خمسة عشرة ضابط كانوا ينتمون إلى مصالح شؤون الأهالي"AI" بالمغرب الأقصى (9) ، و مصالح الشؤون الصحراوية الجزائرية، أرسلوا إلى

منطقة الأوراس تحت قيادة الجنرال برلونج غاستون (10) (Parlange Gaston) العضو السابق بمصلحة الشؤون الأهلية، كما اردف هذا الأخير معه الطوابير المغربية المعروفة بقتالها الشديد و معرفتها الجيدة للجبال (11).

في 30 أبريل1955 منح الجنرال برلونج مهمة إدارة مسؤولية القيادة الموحدة للعمليات العسكرية و المدنية في الأوراس، كما وضع تحت تصرفه كل السلطات المدنية (كنائب الوالي والإداريين والشرطة)، و كل القوات العسكرية الموجودة بالمنطقة، الأمر الذي سمح له القيام بعملية قيادية رفقة مجموعة من قدماء ضباط مصلحة الشؤون الأهلية و التي كانت تتكون من 14ضابط (12) ، بمعية9 ضباط من مصلحة الشؤون الصحراوية، تحت غطاء سياسة إعادة النظام(13) ، وهذا بعدما تم وضع تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة من فيالق الجيش الفرنسي(14).

أما الضباط الآخرون فوزعوا على البلديات المختلطة لتدعيمها أو الاستعانة بهم في تشكيل وحدة فرعية متقدمة لهذه البلديات. زيادة على ذلك تم إقحام الجيش في العمل الاجتماعي والمصالح الطبية، والمدرسية طبقا للقرار الحكومي المؤرخ في30 أفريل1955، الذي يقر فيه بـ" سياسة التهدئة" (15).

و استناداً على ذلك تم تأسيس مناطق أطلق عليها اسم مناطق التهدئة (Zones de Pacifications)، تجزأت إلى وحدات فرعية سميت بالمصالح الإدارية المتخصصة (SAS) (16) .

قدم على ضوء ذلك الجنرال بارلونج تقريره عن هذه المهمة، جاء فيه:" أنه تم إنشاء مؤسسة عسكرية سياسية، و إعادة ربط الاتصال بالسكان، مع محاولات الجمع بين الأوربيين، والمسلمين، في حين تم تكوين فرق للدفاع الذاتي . مؤكدا بعد ذلك على ضرورة إلحاق عملية الغزو المادي بالغزو الروحي فهي بصريح العبارة هي التي ستمكننا من تحديد البرنامج الذي يجب تطبيقه لمعالجة المشاكل التي تشغلنا حاليا وطالب بضرورة تكثيف و

توسيع مساحة الاتصال مع (الأهالي) لكسب ثقتهم (17) ، وليتم ذلك كان من الضروري تعلم لغتهم و استعمال في الوقت نفسه لغة بسيطة يفهمها (الأهالي).

جمع سوستال كل هذه الملاحظات و قام باختيار العناصر التي كانت معتدلة وتتميز بالروح الإنسانية، حتى يعطي صفة الاعتدال لإجراءاته ويضفي عليها طابع العدالة، والمساواة بين الأوربي، والجزائري المسلم، ومن أهم هذه العناصر (18):

العقيد كونستانس(Constans) ضابط سابق بالهند الصينية، و جرمان تيون (Germaine Tillion) عالمة متخصصة في علم الأجناس مثل سوستال، والرائد فانسون مونتاي (Vincent Monteil)، ضابط سابق بالشؤون الأهلية ومتخصص في الشؤون الإسلامية .

و انطلاقا من تجاربه الميدانية، التي توصل من خلالها إلى عدم إمكانية الاستغناء عن علم الأنثروبولوجيا (19) ، في جمع المعلومات، فقد طبق هذه التجربة في الجزائر.

وأعقب هذا الإجراء الحكومي صدور قرار حكومي آخر من الحاكم العام للجزائر جاك سوستال، بتاريخ 25 سبتمبر1955 (20)، تقرر فيه إنشاء مصلحة شؤون الجزائريين تشرف على مهام تسيير شؤون الضباط و تأطيرهم لتعزيز موظفي الوحدات الإدارية، والسلطات المحلية (21) ، كما أنها كانت ملحقة بالديوان العسكري للحكومة العامة.

وكان لموظفي هذه المصلحة نفس تدعيم ضباط المهمة، في الحين نجد مهامهم حددت بصفة عامة و بشكل مفصل في تعليمة الحاكم العام جاك سوستال تحت رقم 1783/cm المؤرخة في27 أكتوبر1955، المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ 4 نوفمبر1955.

كما تم تحديد بشكل واضح صلاحيات التي يقوم بها الضباط المتخصصين بموجب قرار وزاري فردي سلمت إلى مديري المصالح المدنية، إلا أنه ظل هناك غموض حول الطبيعة الفردية والجماعية للسلطة المدنية لضباط المصالح الإدارية المتخصصة (22) .

بالإضافة للمهام المدنية لضباط المصالح الإدارية المتخصصة. تم تحديد بموجب مرسوم 8 جويلية 1957 ، مهمة أخرى ذات خاصية ضابط الشرطة القضائية لبعض الضباط الذين هم تحت تصرف الحكومة العامة للجزائر التي تقوم على شؤون الجزائريين.

كما يتم اختيار هؤلاء الضباط بقرار شخصي، وبعدما يتم تثبتهم من طرف النائب العام يقومون بأداء الولاء للقاضي.

وجاء مرسوم رقم 1019/59 المؤرخ في 4 سبتمبر1959 (23) بالجريدة الرسمية ، يحدد لضباط المصالح الإدارية المتخصصة، نظام أساسي ضمن الهرم المدني فضابط المصالح الإدارية المتخصصة يمثل نائب الوالي انطلاقا من هذا يصبح مكلف بمهام ربط الاتصالات بين نائب الوالي و رئيس البلدية. بالإضافة إلى قيامه بالربط و التنسيق بين اقتراحات التنمية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي للبلديات ودوائرها، و السهر على تنفيذها.

–الأهداف من تأسيس المصالح الإدارية المتخصصة:

تشكلت هذه المصلحة حسب ما ورد في ديباجتها بهدف دراسة وتعزيز كل التدابير التي من شأنها أن تساعد على تقديم نظام إداري و اقتصادي أكثر فعالية بالمناطق التي تشهد نشاط جيش التحرير الوطني (24).

بشكل عام استحدثت هذه المصالح الإدارية المتخصصة على غرار المصالح التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية على يد الجنرال تريزال (général Trézel) في أبريل 1833، و التي عرفت باسم المكاتب العربية وقد تولى عملية تنظيمها الجنرال لامرسيار(général

Lamoriciére) في إطار أهداف محددة وواضحة أهمها المحافظة على عملية تواصل الإدارة الاستعمارية بالشعب (الأهالي).

ونجد كذلك ان هذه المصالح الإدارية المتخصصة ورثت نظام مصالح الشؤون الجزائريين بالمغرب الأقصى المنبثقة من مصلحة استعلامات القيادة العامة لدار البيضاء بالمغرب الأقصى سنة 1907 (25) ، كما أكد ذلك الملازم الثاني نيكولس دوندوك (Nicolas d'Andoque)، في مذكراته بأن المصالح الإدارية المتخصصة كانت " بالمغرب يسيرها ضباط سامين بالشؤون الأهلية، تم استدعاءهم لأجل تقديم يد المساعدة منذ بداية (العصيان) يقصد هنا اندلا ع الثورة التحريرية، فقاموا بإنشاء مصلحة تختص في دراسة التاريخ الإسلامي لشعوب الشمال الإفريقي، خاصة في كل من بلاد المغرب و بنفس الطريقة التي كانت على عهد ليوتي (lyautey)" (26) بالمغرب الاقصى. وشكلوا" نظام للضباط لا يتطابق مع أي نظام آخر لأن مهمته محددة، خاصة في دراسة تاريخ حضارة الشعوب التي يقومون بتسييرها إداريا. وعرف ضباط الشؤون الأهلية بالمغرب بفرق ليفوا (levant)(27). فهؤلاء درسوا بشكل دقيق تاريخ الحضارة المغربية، بالإضافة لتاريخ جميع قبائل المنطقة، وعاداتهم، و تقاليدهم وديانتهم، وما يؤثر فيهم أكثر، لدرجة أصبح هؤلاء الضباط يتكلمون بكل اللهجات المغربية" (28).

وبشكل سريع نظمت شبكة إدارية واسعة على غرار المكاتب العربية، تسعى لربط الاتصال بالسكان، وكسب ثقة الشعب، و عزله عن الثورة.

أما مصلحة شؤون الجزائريين كانت هي المسؤولة على عملية تكوين إطارات الجيش وتقديم لهم الدعم المالي والمادي و البشري (29) ، لأجل القيام بمهام إدارية متخصصة.

وهنا استطراده نقف عندها لندقق في الأهداف التي من أجلها أنشأت هذه المصالح الإدارية المتخصصة، على ضوء الوثائق الأرشيفية للمفتشية العامة للشؤون الجزائرية (30)، و التي يمكننا حصرها في ما يلي:

–هدم جبهة التحرير الوطني و أعوانها و مساندیها.

–الإسراع في إعادة النظام.

– تعزيز التطور الاقتصادي و الثقافي والاجتماعي للبلاد.

– الإسراع في ترقية المسلمين.

في الحين كانت ترتكز أعمال المصالح الإدارية المتخصصة، أساسا في عملية الحرب النفسية ، لكن الأمر ليس بتلك السهولة عندما يتعلق الامر في ربط الاتصال بأفراد الشعب الجزائري وهي المهمة الرئيسية التي تأسست من أجلها هذه المصالح الإدارية المتخصصة. بغية إجهاض الثورة (31) .

وبعد استدعاء "سوستال" من قبل السلطة في باريس لأجل إنهاء مهامه في الجزائر، تم تعويضه بمنصب الوزير المقيم و هذا كان في 09 فيفري 1956 الإدارة الفرنسية الجنرال "روبير لاكوست" (32) (RoberLACOSTE) المقيم بالجزائر، الذي واصل استراتيجية الاستعمار الاستدمارية.

وفي اطار تحقيق الاهداف الاستعمارية، التي كانت يسعى إليها روبير لاكوست من خلال استراتيجية الاصلاحات التي نادى بها، على غرار سابقه جاك سوستال، و التي لم تبتعد كثيرا عن مشروع هذا الاخير، إلا بإضافة بعض التعديلات البسيطة. كالاستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائر، لإنجاز اصلاحاته الاجتماعية بغرض كسب أكبر عدد من الجزائريين، في اطار افراغ الثورة من محتواها بمعنى أخر فصل الشعب عن الثورة التحريرية.

لهذا نجد أولى الإجراءات التي شرع فيها هذا الاخير كانت ذات طابع اجتماعي مثل خلق فرص عمل والحد من البطالة بالنسبة للجزائريين بإدماجهم في سلك الوظيفة العمومية، كما نص عليه المرسوم رقم –56 289 المؤرخ في26 مارس 1956.

فيما يتعلق باتخاذ تدابير لتشجيع استخدام (المواطنين الفرنسيين المسلمين) في الجزائر من خلال توفير مناصب عمل للجزائريين بشكل دائم (33) .

في نفس السياق تم بعث المراكز الاجتماعية و الطبية المجانية و تقديم المساعدات المالية للجزائريين من قبل المصالح الادارية المتخصصة وهذا في اطار عملها الدعائي فيما كان يطلق عليه بالحرب النفسية التي سهرت هذه المصالح على تنفيذها لخنق الثورة التحريرية بفصل الشعب عنها .

فرض الرقابة على السكان و مراقبة تحركاتهم:

كانت عملية مراقبة السكان إحدى الوسائل المستعملة ضد الثورة التحريرية، لذا كانت الادارة الاستعمارية تعتبر المصالح الإدارية المتخصصة، هي الأفضل والأقدر على القيام بعملية مراقبة الأشخاص والمواد الغذائية، الأمر الذي دعم توسيعها عبر مختلف مناطق التراب الجزائري مما جعلها تسيطر على الوضع من خلال قربها الدائم بالسكان (34) .

في اطار تجسيد مهام مراقبة السكان، نجد أن هذه المصالح الإدارية المتخصصة، التي كانت في اتصال دائم مع الإدارة المكلفة بالأمن(35) كالجندارما، الشرطة، مديرية أمن الإقليم ...إلخ، للاشتراك معهم في القيام بعمليات توقيف المشتبه فيهم، إلى جانب تحرير الغرامات، أو التحري حول السرقات، و إرسال التقارير ومنح جوازات السفر والوثائق الإدارية.

كان ضباط المصالح الادارية المتخصصة يسعون أثناء القيام بعملية مراقبة السكان، لإحكام السيطرة أكثر عليهم بحكم قيامهم بعمليات الإحصاء، فيتعرفون على هوية كل الأشخاص، وكذا عن تشكيلة كل الدواوير، والمشاتي التي كانت تحت سلطتهم.

ولتتحكم بشكل أفضل في عملية مراقبة السكان، سلمت جميع أفراد السكان بطاقة التعريف وشهادة الإحصاء (36) ، كما سلمت مصلحة الإدارية المتخصصة جميع الأوراق

الصادرة عن الإدارة، كتصاريح المرور الفردية، الجوازات، تراخيص مرور ونقل السلع وشهادات الإيواء (37).

كما كانت هذه الوثائق تحمل طابعا رسميا يتمثل في الختم الرسمي للمصلحة الإدارية المتخصصة، إلى جانب تاريخ صدور الوثيقة، ومدة الصلاحية، فكانت مدة صلاحية هذه الاخيرة متفاوتة حسب درجة نوعية الوثيقة، و الجهة المقصودة ، وحتى سن طالب الوثيقة يتحكم كذلك في مدة صلاحية الوثيقة (38) . كما كان يوجد إختلاف في المدة المحددة بالنسبة لتصاريح المرور بحيث نجدها تتراوح ما بين يوم واحد و ثمانية أيام، وهذا قياسا ببعد المسافة المقطوعة، تحديد يوم واحد فقط يكون بالنسبة لمسافة البعد الأقل من 20 كيلومتر، ويومان من 20 إلى 50 كيلومتر أو في السفر الى المدن.

كانت المصالح الادارية المتخصصة لا تسلم تصاريح المرور إلاّ للأشخاص الذين لا ينتمون لصفوف جبهة التحرير الوطني (39) . كما كان يتعين على المسافرين الغرباء عن المنطقة (دوار) الحصول على شهادة إحصاء صالحة لمدة شهرين على الأقل، زيادة على ذلك يتعرض صاحب الإيواء إلى تحقيق (40) لمعرفة ما إذا كان محل بحث، أي ممن كان يشتبه فيهم، خاصة و أن إدارة المصالح الادارية المتخصصة تتوفر على قوائم إسمية لكل الجزائريين، المشتبهين الذين ينتمون لجبهة وجيش التحرير الوطني، وهم مطلوبون للتوقيف عندما يتقدمون للمكتب المصلحة الادارية المتخصصة(41).

كانت كل هذه الإجراءات تدخل تحت اطار مهام مراقبة كل تنقلات السكان وهذا حتى تتمكن من عرقلة تحركات عناصر جيش و جبهة التحرير الوطني، عبر كامل الاقاليم الجزائرية (42).

زيادة على ذلك، كانت كل تصاريح المرور بما فيهم الاجانب عن الدوار أو المنطقة تتعرض هي الأخرى للمراقبة، إذ كان يتعين على كل شخص غريب عن الحي أو الدوار أن يقضي الليل في العنوان المذكور في كشف المرور الذي تم تقديمه له من قبل المصالح الادارية

المتخصصة (43) وبهذه الطريقة تصبح التصاريح إلزامية لكل شخص يتجول خارج الدوار الذي يقيم فيه ولا يمكن لأي كان الدخول إليه بدون تصريح (44) .

في نفس الاطار– وحتى يتسنى للإدارة الاستعمارية احكام عملية المراقبة على الشعب الجزائري– قامت بتنظيم مساكن الشعب الجزائري وفق طريقة التخطيط الترييعي الذي وضعه الحاكم العام بالجزائر روبير لاكوست في4 مارس1957 (45) ، على إثر عمليات معركة الجزائر والذي يحمل اسم ترتيبات حماية المدن (46) (D.P.U).

وكانت عملية ترتيبات حماية المدن توزع السكان إلى مجموعات، كل مجموعة تحمل رقما، و كل مأوى داخل هذه المجموعة يحمل حرفا. فكان على ضوء ذلك يقوم ضباط المصالح الادارية المتخصصة، بتسجيل جميع السكنات في بطاقيات، بعدما أصبح كل بيت يحمل عنوانا به رقم و حرف.

و بالنسبة للسكان الرحل كانت توضع لهم كشوف التعريف، إلى جانب إعطاء كلّ خيمة عنوان يتكون من حرفين و رقم، حيث يشير الحرف الأول إلى البلدية والثاني للدوار وليس هذا فقط بل تم طلاؤه بحجم كبير فوق الخيمة من أجل أن تكون الكتابة مقروءة من الجو (47) .

ولإنجاز عملية المراقبة بإحكام من قبل ضباط المصالح الإدارية المتخصصة– و على أكمل وجه أصدرت الحكومة الاستعمارية تعليمة رئيسية تدعوهم فيها لظهور و الخروج، للتواصل مع السكان (48)، محاولة منهم لكسب ثقتهم ، خاصة بعد منحهم الحرية في الحديث من خلال تبادل النقاش الذي كان يدخل في الاساس ضمن أهم خطوات الحرب النفسية في فصل الشعب عن الثورة التحريرية.

كما كان الأطفال بالنسبة لضباط المصالح الإدارية المتخصصة يمثلون مصدرا فعالا (49) في عملية المراقبة، حيث كان هؤلاء يستغلون براءة الأطفال بمداعبتهم الفكاهية و

تقديم الحلوى، لمساعدتهم على معرفة ما إذا التحق فرد من عائلتهم بالثورة التحريرية أو إذا زار أحد المناضلين بيوتهم بالليل (50) .

كانت المصالح الإدارية المتخصصة، إلى جانب مراقبة تحركات السكان، تراقب المخالفات، كحطبة الفحم غير المرخصين، رعي الغنم (51). حتى في حالة تقديم مصلحة المياه والغابات شكوى ضد فلاح ما قام بقطع شجرة، أو لم يدفع الغرامات، أو ضريبة خاصة برعي الغنم ، كما جاء في شهادة السيد محمد بلماكي :"أنه كان المقمين بمحتشد الولجة يدفعون ضرائب جراء رعي أغنامهم" (52)،يتدخل ضابط المصالح الادارية المتخصصة برفع تقرير إلى الادارة (53) ، التي كانت تعتبر عملية تحصيل الضرائب بمثابة الواجب الثاني الذي كان يندرج ضمن إحدى الأنشطة الرئيسية للإدارة وهي تحصيل الضرائب نيابة عن السلطات الاستعمارية (54) .

-مهمة مراقبة عملية التجنيد:

كانت من ضمن المهام الموكلة لضابط المصالح المتخصصة، بالإضافة إلى عملية جمع الضرائب، مهمة السهر على عملية التجنيد، حيث كانوا يشرفون على مكتب الخدمة العسكرية، على هذا الاساس يقوم بإرسال الاستدعاءات لمجلس المراجعة.

على ضوء ذلك تقوم هذه المصالح بإعداد قائمة إسمية للمجندين الموجودين بمنطقتهم، من الذين وصلت إليهم دعوات الالتحاق بالخدمة العسكرية، إلى جانب كل من بلغوا سن الخدمة العسكرية، وفي حالة وجود غياب من بين المدعوين للتجنيد يصنف أصحابها من قبل ذات المصلحة على أنهم انتقلوا إلى صفوف جيش التحرير الوطني (55) ، وبالتالي يتم ادراج أسمائهم ضمن قائمة المطلوب الالقاء القبض عليهم.

-المهمة الصحية:

-مصلحة المساعدة الطبية المجانية (م. ط. م)(A.M.G)

كانت المساعدة الطبية، والاجتماعية تندرج ضمن أولويات استراتيجية عمل ضباط المصالح الإدارية المتخصصة، في البداية لم تكن لهذه المصالح الإدارية المتخصصة لدى نشأتها طبيب ولا حتى ممرض (56) ، حيث لم تكن تملك هياكل للمساعدة الطبية المجانية، لأن كل شيء كان خاضعا للجيش والمساعدين الطبيين الاجتماعيين.

بعد تنصيب هذه المصالح أصبح لها فرع ثابت على مستوى كل مصلحة ، علاوة على تنصيب وحدة متنقلة للمساعدة الطبية المجانية للمصلحة، كما تم انتداب الممرضين من طرف الهيكل الطبي، في حين يتم ضمان الترجمة والحماية ، من طرف ضباط المصالح الادارية المتخصصة(57).

لكننا نجد غالبا الطبيب العسكري هو من كان يتولى بصفة عامة تقديم المساعدة الطبية المجانية (58) .

هذا ما يؤكد أن هذه المساعدة كانت تخفي في طياتها الرغبة في استدراج السكان وكسب ثقتهم وضمهم الى فرنسا.

و بالرغم من كون المراسيم الصادرة عن الاستعمار الفرنسي بالجزائر و القاضية بان الجزائر فرنسية، إلا أن مؤشر التنمية البشرية في المحافظات الفرنسية بالجزائر أدنى بكثير منه في الحاضرة ، و أوضح دليل على ذلك هو نقص الأطباء (59) .

كما نجد في السياق ذاته أن هذه المصالح قامت بإنشاء مراكز اسعاف طبية في المناطق التي يُديرِوُنَها ، لإيجاد حل للحالات الصحية المزرية للسكان، من جراء السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف إلى تفقير أفراد الشعب الجزائري (60) .

إعتمد ضابط المصالح الادارية المتخصصة، يعتمدون في سياستهم السيكولوجية (الديماغوجية) على المساعدة الطبية المجانية، و التي بلغ عددها 530 في الجزائر، يعمل فيها 700 طبيبا عسكرياً و 1300 ممرضة (61).

بالإضافة الى ذلك كونت هذه المصالح فرقا طبية اجتماعية متنقلة وصل عددها 45 فرقة مستخدمة عسكرية معززة بالإعانات الصحية (62).

أما الجمعيات الريفية المساعدة فتتكون من 240 امرأة يعملن بالتعاون مع 200 من النساء العاملات في هذه المصالح.

و مراعاة لخصوصية تقاليد البلاد أخذت بعين الاعتبار إمتناع النساء أن يُفحصن من طرف الرجال ، فكونت فرق عمل نسوية (63) لتتواصل مع النساء و الاطفال .

فأصبح، مع نهاية سنة 1959، 300 فرقة طبية اجتماعية متنقلة (64) ، وفي أفريل1960، أصبح هناك 300 نادياً للإناث.

كان هذا (الجهد) كله من المصالح الادارية المتخصصة في اطار تغيير معالم المجتمع الجزائري، الذي صار تدريجيا ينزلق نحو تقرير المصير تحت قيادة جبهة و جيش التحرير الوطني.

كانت تندرج هذه الإعانة الطبية الأساسية في سياسة إعادة السلم، باعتبارها من أهم الطرق للدخول في اتصال مع (الأهالي)، و إظهار حسن النوايا التي طالما ادعتها فرنسا.

فهذه المساعدة الطبية المجانية، الى جانب المساعدات المادية كتنظيم عملية توزيع الدقيق، الحليب المركز، الحبوب، و الملابس،...وغيرها، يندرج ضمن مهام المصالح الإدارية المتخصصة والمصالح الإدارية الحضرية (65). وهي مهام استعمارية وهو شيء لا يخفى على جبهة التحرير الوطني.

وتُعد في ذات الوقت ،تلك المهام، وظائف محورية أساسية في مجال سياسة إعادة السلم، تسعى من خلالها قوات الجيش الاستعماري الى ربط الاتصال بالفئة الشعبية الجزائرية، في تسهيل عملية الاستخبار،و التحكم في الوضع .

إن المهمة الاجتماعية والتربوية التي كان يصبو إليها ضباط المصالح الإدارية المتخصصة، و التي تسعى من خلالها ادخال نوع من الاصلاحات التنموية في المجتمع الجزائري على غرار مستوى التنمية في الحاضرة من حيث جعله يستفيد من المساعدة الطبية المجانية (م .ط .م)، لم يكن سوى محاولة لفصل الشعب عن قضيته التي كان فيها السبب الأول والأخير هو تعسف الإدارة والسياسة الاستعمارية. فهذه المساعدات الطبية والاجتماعية كانت تشير إلى تدهور الوضع الاجتماعي بالجزائر الذي يصل إلى أقل من الحد الأدنى لمستوى المعيشة (66) ، فاستغلت هذه المصالح هذه الاوضاع بشنها حملات تضامن اجتماعي حتّى يتسنى لها احكام السيطرة في استمالة قلب الفرد الجزائري من خلال تزويد العائلات الجزائرية الفقيرة بالمؤونة والملابس ، وتمكينهم من التمدرس (67).

– مهامها التعليمية و أهدافها.

أوكلت المهام التعليمية بهذه المصالح الادارية المتخصصة في بدايتها لعدد كبير من المعلمين العسكريين، كما هو الحال في المصلحة الإدارية المتخصصة العاملة (68) ، أين تم إسناد مهمة تدريس الأطفال الصغار إلى عسكريين، و كانت الدروس في بعض المناطق تقدم داخل الثكنة العسكرية أكد ذلك السيد عبد الله زغداني Abdellah) (ZEGHDANI في الشهادة التي قدمها حول حياة طفولته داخل محتشد بريدو (69).

بحيث باشرت المصالح الادارية المتخصصة في اطار سياسة التهدئة، في انجاز هذه المهمة إثر تنصيبها، لدرجة أن بلغ عدد المتمدرسين الصغار في بعض المناطق180 تلميذا موزعين على 4 أقسام (70).

سمحت الادارة الاستعمارية من أجل ذلك بمنح قروض بنكية لبناء أو إعادة بناء المدارس، بينما تقدم لها الكتائب العسكرية الجوارية المدرسين وتتولى نيابة عامل العمالة (الدائرة) توفير العتاد المدرسي.

كما شرعت بتقديم الدروس بشكل منتظم بعد أن أصبحت تملك الوسائل المادية لإقامة مقرات للدراسة (71) ، هذا بعدما كان تقديم الحصص بالهواء الطلق من قبل الجنود، وعندما كان يحل فصل الشتاء تتوقف حصص تقديم الدروس جراء هذا التقليد الذي استحدثته هذه المصالح وهو تقديم الحصص في الهواء الطلق من جهة، وعدم برمجة مشروع إنجاز مدارس في مخطط القطاع من جهة ثانية (72).

كانت الوحدات العسكرية المتواجدة بالقرب من المصالح الإدارية المتخصصة. عموماً هي التي تقوم بتوفير أعضاء هيئة التدريس(73). وعندما لا تتواجد أية كتيبة عسكرية بالقرب من المصلحة الإدارية المتخصصة يتولى ضابط هذه الأخيرة اختيار معلم من بين مستخدميه (74). حيث كانت تستخدم العنصر النسوي في أداء مهمة التعليم وكانت المعلمات في غالب الأحيان زوجات لمعمرين كن من عمال المصلحة الإدارية المتخصصة (75).

تجسيدا لسياسة التهدئة كذلك، تم توظيف نسبة كبيرة من المدرسين المدنيين، لأن مهمة توظيف مجموعة من المدرسيين في صفوف العسكريين كانت تتعارض مع مهام تنفيذ سياسة التهدئة التي كان يشترط لإنجازها تنقل الوحدات العسكرية عبر مناطق التراب الجزائري. كما أشارت إليه المصالح الادارية في تقاريرها فيما يخص إنجاز مهمة التعليم أشارت إلى أنّ كل مدرسة كانت تابعة لهذه المصالح الادارية المتخصصة، يتم غلقها مباشرة بعد نقل الوحدة العسكرية المرابطة بجانبها في اطار سياسة التهدئة الاستعمارية (76).

وكان المدرسون القادمون من هذه المصالح، غير مكونين بيداغوجيا وغير خاضعين لأي تأطير، لأنهم كانوا يخضعون للسلطة العسكرية وحدها وليس لمفتشية مديرية التربية (77).

كان البرنامج المسطر والمقدم إلى أبناء الجزائر يشمل عدة مواد، تدعم الخطة أو الأسلوب الإستراتيجي يخدم مهامها السيكولوجي، كمادة التاريخ والجغرافيا، و كذا اللغة

الفرنسية و قواعدها، و الرياضيات، و توجهات (وطنية)، كما كان ضباط المصلحة الادارية المتخصصة يجبرون الأولياء على جلب أطفالهم إلى المدرسة والحيلولة دون تغيبهم عن دروسهم (78).

على هذا الاساس عملت المصالح الادارية المتخصصة على إنجاز هذه المهمة لجمع أكبر عدد من التلاميذ يصل إلى 50 تلميذ في قسم واحد، على أن يقسم هذا العدد الى ثلاث مجموعات، المجموعة تقوم بالقراءة، و الثانية تقوم بالكتابة، أما الثالثة تقوم بالحساب، كل ذلك في حصة واحدة و في نفس التوقيت، مع تخصيص الفترة الصباحية للذكور أما فترة ما بعد الظهر للإناث (79).

كل هذه (المجهودات) المسخرة من قبل المصالح الإدارية المتخصصة والجيش في مواجهة الثورة التحريرية، من حيث استمالة الفئات الشابة للمجتمع الجزائري في ميدان التعليم، أو عبر النوادي الرياضية و مراكز التكوين للشباب الجزائري وحتى النشاط النسوي، كان كله يصب في منحى واحد و هو فصل جميع فئات الشعب الجزائري عن الثورة التحريرية.

– فتح مراكز للتكوين المهني قصد عزل الشباب عن الثورة:

وسعيا منها لفرض رؤية أخرى وتفكير مغاير لتفكير مجتمعنا حاولت إحلال الثقافة الفرنسية قصد تحقيق مشروع فرْنَسَة الجزائر واستئصال مجتمعنا من مقوماته الأساسية وذلك بعد إطلاع الشباب الجزائري على حضارة المستعمر ليصبح هؤلاء الشباب عناصر مفيدة (80) ،و وسطاء موالين للمستعمر ضد ثورتهم التحريرية.

وللأهمية البالغة المنتظرة من فئة الشباب قال عنها أحد ضباط المصالح الإدارية المتخصصة:" اعتنوا بالأطفال ، حين يحين الأوان افتحوا مدارس للأولاد على الهواء الطلق إن لم تجدوا أماكن مناسبة، كونوا على اتصال دائم مع الشباب، لأنه إذا أردت معرفة رأي جارك فيك، فاستمع إلى أبنائه"(81).

من هذا المنطلق جندت المصالح الادارية كل مساعيها لاحتواء أهم الفئات الحساسة في المجتمع الجزائري، واشغالهم بعملية التكوين القاعدي زيادةً على التكوين المهني، مع توفير فرص عمل من جهة أخرى ، يهدف إلى ابعاد الشباب عن القضية الجوهرية وهي الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية.

أرادت بذلك المصالح الإدارية المتخصصة ملء أوقات الفراغ التي تركها غياب التمدرس، بإقامة مراكز التكوين للشباب الجزائري (82) ، وتشير التعليمة العامة من أجل التوظيف وقواعد تشغيل مدربي الشباب إلى أن الهدف من مراكز التكوين المهني للشباب الجزائري هو تأطيرهم قبل الخدمة العسكرية وتمكينهم من التربية البدنية وممارسة الرياضة الجماعية وإعطائهم تربية مدنية(83) .

وعليه، كانت عملية تدريب الشباب تتم تحت إشراف ضابط المصلحة الادارية المختصصة (84) ، وتقوم بإعطائهم:

-تكويناً تربوياً قاعدياً.

- تدريباً مهنياً.

- تحديد واجبات و حقوق المواطنة.

ومدة التكوين بهذا المركز سنة كاملة بنظام داخلي.

كما كانت تعطى الأولوية في هذه المراكز للبعد التكويني المهني(85) ، في ميدان النجارة و التلحيم والفلاحة.

وقد وضعت الإدارة الاستعمارية شروطا، للالتحاق بهذه المراكز، بغية التكوين تمثلت فيما يلي (86):

- أن يكون فرنسيا.
- أن يكون سنه ما بين السادسة عشر و السابعة عشر فما فوق.
- أن يدخل إلى المركز بمحض إرادته مرفقا بتصريح أبوي.
- حسن السيرة و السلوك.
- التمتع باللياقة البدنية و العقلية.
- أن يكون من عائلة طيبة.
- أن يكون له تحصيل علمي كامل في الامتحان المبرمج للقبول في المركز.
- كما أن الشباب الذين لهم حالات اجتماعية، تكون لهم الأولوية في الانضمام لهذا المركز(C.F.J.A).
- كما فتح المجال أمام هذه المصالح للقيام بنشاطات الرياضية ومتابعتها، وليتم ذلك، تم إنشاء نوادي رياضية (87) يجمع فيها البعد الرياضي، وللانضمام لهذه النوادي الرياضية يشترط السن المتوسط بين السادسة عشر والثامنة عشر، أما بالنسبة للصغار فحدد بين الرابعة عشر و السادسة عشر (88).
- و التخصصات الرياضية الموجود بهذه النوادي، هي الأنشطة الرياضية القاعدية الموحدة، نجدها نفسها في جميع النوادي الرياضية، لتسمح بإقامة مسابقات بين النوادي، بصفة عامة كانت تتمثل في أربع تخصصات، وهي (89): –ألعاب القوى.

–كرة اليد.

-كرة السلة.

- سباق الضاحية.

وهنا القضية لا تحتاج إلى التمعن الكبير و الطويل فكل الأمور واضحة تماما ، فعملية إشغال الشباب في مقتبل العمر الذين لهم القدرة على العطاء في إطار مهيكل ، لتقوية دعائم الثورة التحريرية، ولما كانت الثورة التحريرية بحاجة إلى كل الطاقات الاجتماعية عملت هذه المصالح الإدارية المتخصصة على إشغالهم بأمور لا تخدم وضعهم ولا قضيتهم الأولى والأخيرة وهو الالتفاف حول الثورة التحريرية بمساندتها مباشرة، فظهرت مراكز التكوين والنوادي الرياضية بغية عزل أبناء الشعب، وإجهاض الثورة وذلك بالإغراء تارة وبإضعاف النفوس واستمالتها تارة أخرى (90).

– حجب المرأة عن مساندة الثورة التحريرية .

من بين المهام الأخرى لضباط المصالح الإدارية المتخصصة، الإهتمام بالمرأة ، وهي مهمة تهدف إلى ما كان يصطلح عليه "بالنهوض بالمرأة المسلمة " من خلال إقحامها في أنشطة مختلفة و اجتماعات "تهمها ".

كما شرع بصفة ملموسة خلال سنة 1958، في خلق أماكن وفضاءات لاجتماع العنصر النسوي، في إطار سياسة التهدئة ، كمحاولة لكسر تقاليد المجتمع الشعب الجزائري متذرعين في ذلك بكون النساء المسلمات كن بصفة عملية سجينات في البيوت، وبالتالي سيبرر خروجهن من الدوار ليندرجن ضمن عملية التطور المزعوم ، باعتبار أن خروجهن غير مرفوقات برجل هو تطور في حد ذاته (91)

و تجسيدا لذلك نجد بعض المصالح الإدارية المتخصصة قامت بفتح قاعات خاصة لتتردد عليها المرأة الجزائرية أسبوعيا لتعلم الخياطة وصناعة الحلويات، و في الوقت نفسه كانت هذه الأماكن للقاءات و تبادل الآراء و المعلومات (92).

كما تم خلق لجان نسوية ، من قِبل المصالح الإدارية المتخصصة ، للواتي يفضلن التخصص في إحدى النشاطات كالقيام بخياطة الأغطية باستخدام أدوات الخياطة وقطع النسيج (93) أو خياطة الملابس ... تحت إشراف زوجة رئيس الدائرة أو رئيس المصلحة الإدارية المتخصصة (94).

كما نجد في بعض المصالح الإدارية المتخصصة ، المساعدة الطبية هي من تلح على التدريب الطبي والاجتماعي، بحث تقوم بعقد اجتماعات، تناقش خلالها كيفية القيام بأعمال حياكة الصوف وتربية لأطفال وكيفية نظافتهم، وتطرح النساء خلالها انشغالاتهن.

فنشطت على ضوء ذلك المصالح الإدارية المتخصصة في خلق مراكز للإناث على دائرتهم رغم تسجيل ضعف كبير في إقبال المرأة الجزائرية على هذه المراكز فقد سجل الإقبال على هذه المراكز بين 18 إلى 40 مسلمة، وهو رقم ضعيف مقارنة بعدد النساء في الدوار الواحد (95). وحتى يتم استقطاب المرأة الجزائرية على هذه المراكز ، كان رئيس المصلحة الإدارية المتخصصة يستعمل مكبر الصوت لينادي ويحذر من خلاله الرجال من منع النساء الذهاب إلى مثل هذه المراكز النسوية (96). وبالرغم من ذلك لم يشهد للمصالح الإدارية المتخصصة نجاحا في هذا المجال النسوي أو مثل هذا النوع من اللجان داخل المجتمع الجزائري.

والشاهد في هذا كان المقصود من وراء فتح مراكز للإناث وإقامة لجان نسوية، هو العمل على إدماج النساء المسلمات في المجتمع العصري الفرنسي(97) ، عبر تبادل الفئة النسوية المعلومات والتمهين ، ....إلخ(98).

الملاحظ أن إقبال المرأة الجزائرية على هذه المراكز كان يسجل حضورا شحيحا جدا أو منعدم تماما في الجهات الأخرى من القطر الجزائري، وهذا بسبب عدم تجاوب المرأة الجزائرية مع هذه الأفكار الدخيلة على المجتمع و تقاليده، واعتبارا منها أن تلك الأفكار الجديدة التي جاءت بها المساعدات الاجتماعية نشاز (99).

في هذا الصدد تولت المصالح الادارية المتخصصة في اطار سياسة الحرب النفسية (100) ، مهمة اصطحاب المرأة الجزائرية بالأرياف و في المحتشدات ، على مثن شاحنات عسكرية إلى دور السينما إجباريا. في هذا الموضوع تقول إحدى السيدات كانت بمحتشد تنزارة بسيدي بلعباس ،رغم بلوغها سن السبعين سنة لازالت تتذكر كيف كان ضباط المصلحة الادارية المتخصصة يرغمون كل نساء المحتشد على ركوب الشاحنة العسكرية لأخذهن إلى السينما لمشاهدة فيلم ليس له علاقة لا بتقاليد المجتمع الجزائري ولا بالديانة الاسلامية، وبعد انتهاء العرض، تقوم نفس الشاحنة العسكرية بنقلهن إلى المحتشد ليلاً .(101)

أما في بلدية تفراڤ (Teffreg) تابعة لدائرة الجعافرة ولاية برج بوعريريج حاليا، وهي قرية صغيرة من قرى القبائل الصغرى، روت لي الأستاذة وردة بغورة (wardia beghoura) ، حدث تاريخي ابان الثورة التحريرية وقع ببلدية تفراڤ، تذكره لها أمها الحاجة زهرة بن بتكة، وهو أن ضباط الـ (SAS) أردوا تقديم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة سنة 1960(عندما كانت الأستاذة وردة رضيعة وهي من مواليد شهر ماي سنة 1959 وأمها حامل بأخيها المولود سنة 1960)عرض سينمائي للنساء فقط ...و لما كانت المنطقة محافظة جداً فكان مجرد التفوه بكلمة سينما أو مسرح (التياطر) هو كلام فاحش ... وقد أصر الفرنسيون على خروج كل النساء المسنات و الشابات دون أن يصطحبهن أي رجل فاحتار الرجال : أيتركون النساء يخرجن هكذا وحدهن و يذهبن إلى " الفرنسيس" أم يمنعونهن و في امتناعهم الموت المحقق للجميع . فعُقد مجلس " ثاجماعث" و بعد المداولات قرروا ما يلي :" من أجل هذا يموت الرجال ، لا حياة لنا بعد أن ترجع نساؤنا ليلا من عند الفرنسيس ونحن هنا جالسين في انتظارهن إنه العار و الخزي " و في الموعد المحدد لخروج النساء ، و قد جاء العسكر بشاحنات لأخذهن ... وقف لهم الرجال بالمرصاد شاهرين أسلحتهم البيضاء وبنادق الصيد وكل واحد يقول: " لن تخرج أي امرأة من أسرتي إلا على جثتي ... فتيقن الفرنسيون أن الرجل الجزائري مستعد أن يموت من أجل عرضه أو أرضه فتراجعوا متوعدين و لكن دون أن تخرج لهم أنثى واحدة ..... (102).

رغم كل المحاولات المتكررة باستمرار في استمالة المرأة الجزائرية، من قبل المصالح الادارية المتخصصة إلا أنها أخفقت بشكل واضح كما أكدته إحدى التقارير بخصوص الحركة النسوية بأنها فشلت، ويضع التقرير مجموعة من الأسباب تبريرا لتلك النتائج المتوصل إليها، تفيد أن هذه الحركة كانت غير مرضية وسيئة، لرفض المرأة الجزائرية لهذه الأفكار الدخيلة على المجتمع، لاعتبار أن سلوكيات المرأة المسلمة الجزائرية سيئة (103)، و كذا إلى العراقيل النظامية التي فرضها الجنس الخشن عليها و إلى الظروف الحالية غير الملائمة بفعل تطوير هذا النوع من اللجان (104).

تبعاً للاعتبارات التي أدلينا بها سلفاً حول التّنظيمات والمشاريع الفرنسيّة المستحدثة في سبيل القضاء عن الثّورة التّحريريّة، وما اقترن بها من نشاط مجابه للأساليب الخطرة للمصالح الفرنسيّة الإداريّة المتخصّصة. وإبرازاً لهذا الدّور؛ تجلّت أمامنا جملةٌ من الاستنتاجات التي نخالها بالغة الأهميّة، إذ من شأنها أن تعمّق من قناعتنا في كون المصالح التّنظيميّة لجبهة وجيش التّحرير الوطنيّ كانت لها استراتيجيتها المضادة و الفاعلة تغلبت بها على المستعمر الفرنسي، دون أن يشوب ذلك شائبة ريب أو نقص بيان، بدليل :

– أنّ اندلا ع الثّورة التّحريريّة الجزائريّة في غرّة نوفمبر 1954، قد دفعت بالسّلطات الاستعماريّة الفرنسيّة للبحث عن أسلوب سياسيّ موازاة مع الاسلوب العسكري يتماشى والوضع الجديد للجزائر، والذي بات يهدّد التّواجد الفرنسيّ فيها، فالحكومة الفرنسيّة ومنذ الأسابيع الأولى للثّورة، أخرجت ورقة (الإصلاحات) لمواجهة العمل المسلّح ومحاولة عزل وخنق الثّورة في المهد. وعلى هذا الأساس، أعلنت عن خطّة(إصلاحات) وزير الدّاخلية "فرانسوا ميتران" في ديسمبر 1954، وراحت الإدارة الفرنسيّة تهيّأ الأجواء لتطبيقها .

غير أنّ الأزمة الحكوميّة التي عرفتها فرنسا في مطلع سنة 1955، والمعارضة الشّديدة التي واجهها رئيس الحكومة "ماندس فرانس" في جانفي 1955، من قبل غلاة المستوطنين في الجزائر، أفضت إلى سقوط حكومته، وكان ماندس فرانس قبيل رحيله عن الحكومة قد أقدم على تعيين مسؤول جديد للجزائر، تعويضا للوالي العام "روجي ليونار"، الذي فشل في

مهمة "خنق الثّورة في المهد"، لينصّب مكانه "جاك سوستال"، الذي سيخدم مصالح المستوطنين في الجزائر.

– وفي الوقت الذي حدّدت فيه الحكومة الفرنسيّة "السّياسة الجزائريّة الجديدة"، والمتمحورة حول ضرورة اعتماد القمع العسكريّ والعمل على إخماد لهيب الثّورة التّحريريّة ، وعزلها بأقصى سرعة، موازاةً لذلك تبنّت هذه الحكومة سياسة إصلاحات، من شأنها أن تشغل الجزائريين عن الثّورة وتصرفهم، تلك الثّورة العارمة التي باتت تهدّد وجودها، فاختارت لتجسيد ذلك رجلا يحسن المناورة السّياسة ويثْقف أساليب القمع، وتكرّست في شخصيّة "جاك سوستال" الرَّجل المناسب، نظرا لتجربته الطّويلة كمسؤول بالمكتب المركزي للاستعلامات و العمل بفرنسا، الذي على ضوئه أسس بالجزائر العاصمة المديرية العامة للمصالح الخاصة (DGSS) مهمتها جمع المعلومات و مراقبة الجزائريين ، و وضع الخطط للتصدي للثورة.

– ومن أجل بلوغ المسعى الاستعماريّ، جاء هذا الوالي العامّ إلى الجزائر لتطبيق مشروع (إصلاحات) شاملة، عرفت باسمه، وهي "خطّة سوستال"، التي تطال جوانب مختلفة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية)، وتهدف إلى وضع آليات في جميع الميادين، قصد إفشال الثّورة التّحريرية الجزائريّة. و كانت المصالح الإداريّة المتخصّصة (SAS) إحدى هذه الآليات التي علّقت عليها السّلطات الاستعماريّة آمالا كبيرة في تحقيق سياسة التّهدئة من جهة، وقمع الثّوار و القضاء نهائياً على الثورة التحريرية.

خاصة بعدما تيقنت هذه القيادة الاستعمارية من تجربتها في الجزائر و في الهند الصينية، و معاناتها من حركات التحرر صدق كلمة " ماوتسي تونغ" بان جيش التحرير وسط الشعب كالسمك وسط الماء... لهذا انتهت الى فكرة تشديد قبضتها على الشعب و استعمال اقصى حدود القوة و القمع مع السكان، بعد ان فشلت تماما فكرة اخرى راودت بعض الضباط الفرنسيين و هي محاولة استمالة الشعب بمظاهر اللين و المراوغة، و بتوثيق الاتصالات مع الافراد الذين يعتقد ان لهم تأثير على الرأي العام الجزائري.

– ظلّت عمليّة مراقبة كلّ تحرّكات واتّصالات المصالح الإداريّة المتخصّصة من قبل قيادة الثّورة ووحدات جيش التّحرير الوطنيّ تعمل باستمرار، رغم محاولة الاستعمار الفرنسيّ الرّامية للإطباق على كلّ العتاد الحربيّ الجزائريّ، وبخاصّة العتاد اللاّسلكيّ، وممارسة ضغوط على كلّ دول تساعد الثّورة من قريب أو من بعيد، حتّى تكفّ عن التّعامل مع الثّورة، إلاّ أن هذا لم يحدّ من ازدياد الثّورة قوّة وصموداً، رغم سياسة التّطويق الحدوديّ، التي فرضتها قوّات الجيش الاستعماريّ الفرنسيّ على طول الحدود الجزائريّة الشّرقيّة والغربيّة.

– من أهمّ الأدوار التي قامت بها الثّورة التّحريرية من خلال مصالحها، هو إحباط مساعي المصالح الإداريّة المتخصّصة وأخطارها، تلك التي كانت تخصّ استخدام سلاح الحرب الدّعائيّة والنّفسيّة، الموجّهة للتّأثير في معنويات المجتمع الجزائريّ و أفراد جيشه في آن واحد، من خلال السّعي الجادّ في استمالتهم لصالح الإدارة الاستعمارية أوّلاً، ثمّ استخدامهم كوسيلة للقضاء على الثّورة التّحريريّة، حيث جنّدت لذلك إمكانات معتبرة، وأنشأت العديد من المصالح والمديريّات والدّوائر على مستوى الوطن، يديرها مختصّون في الشّؤون الأهليّة، تمّ تكوينهم في مختلف المجالات؛ انطلاقا من إتقان اللّغة العربية، إلى الإلمام بثقافة الشّعوب الإسلامية، كيما يتمكّنوا من فهم الواقع الجزائريّ والتّعامل معه بكيفيّة ملائمة بعد ذلك. ومن أهم مظاهر هذه الحرب النّفسية: الحملات الدّعائيّة المغرضة والكاذبة، والرّامية لتشويه الثّورة ورجالها، وتزيين صورة فرنسا وإدارتها في أعين الجزائريّين، وحثّهم على التّعاون والتّمسك بفرنسا في الوقت نفسه. ومن الإمكانات المسخّرة لهذا الغرض، تلك الفرق الطبيّة المتنقّلة للمساعدات الاجتماعية، التي كانت تتحرّك تحت غطاء وذريعة تقديم المساعدة للمعوزين الجزائريّين، إلى جانب فرق ذات مكبّرات الصّوت وتوزيع المناشير المتنقلة في الأسواق الأسبوعيّة بالقرى والمداشر، مستعملة الوسائل الإعلاميّة السّمعية والبصريةّ لبثّ أفكارها الخطيرة.

– ورغم السّياسة التي دعمها قانون حالة الطّوارئ، والتي زادت بشكل كبير من معاناة المجاهدين وعامّة الشّعب، لكنّ قوّة إرادة هؤلاء، أحبطت مخطّطات السّلطات الاستعماريّة،

من خلال دور المحتشدات والمعتقلات والسّجون، التي عملت الثّورة التّحريريّة على احتوائها لصالحها، فاستغلّت تلك التّجمّعات في تقوية العلاقات بين الثّورة والشّعب، والاستمرار في إلحاق كلّ شرائح المجتمع الجزائري وتعبئتها ضمن ركاب الثّورة.

–كما لم تتوصل سياسة حشد الجزائريين في المحتشدات الى تحقيق الاهداف التي قصدت اليها وهي القضاء على الشعور الوطني عند الجزائريين ، و لتأكيد ذلك نستدل باعتراف الكولونيل فارد ، الذي كان أحد الذين وضعوا اسس المحتشدات في الحياة و وسائل الدعاية فيها ، في اليوم السابع و الثلاثين من محاكمة متمردي 24 جانفي 1961 ، أين صرح بعدم جدوى هذه المحتشدات إذ قال: " إن المحتشدات عبارة عن مدارس حقيقية لتكوين اطارات جبهة التحرير الوطني".

– أثبتت لنا هذه الدّراسة أنّ المصالح الإداريّة المتخصصة هي من أقوى الدّعائم الاستعماريّة، ضمن السّياسة الاستعماريّة أو المشروع الاستعماريّ الفرنسيّ بشكل أوسع، حيث خدمت مسعى إخضاع الجزائر أرضا وشعبا، فاستعانت بعدّة مراسيم وقوانين، كي تساعد في إعطاء الشّرعيّة، لتبرير كلّ إنجازتها الاقتصادية والسّياسية والدّينية والثقافية والاجتماعية. فكانت أوّل عقبة وقفت أمامها هي كيفية إخضاع الشّعب الجزائريّ واستمالته لصالحها، منذ أن وطأت أقدامها الأراضي الجزائرية. فكان أوّل ما قامت به في هذا المجال إنشاء ما كان يسمّى بالمكاتب العربيّة، كان ذلك بغرض القضاء على أيّ مقاومة ضدّها. وبعد مئة وواحد وعشرين سنة قامت ذات الإدارة بتجديد هذا النّظام، ولكن هذه المرّة تحت اسم مغاير وهو المصالح الإدارية المتخصصة (SAS)، بغرض فصل الشّعب عن الثّورة التّحريريّة الجزائريّة ووأدها، هذا ما لم يتأتّ لها، وخير دليل على ذلك نصّ اتفاقيّة إيفيان، الذي جاء فيه اعتراف الإدارة الفرنسيّة ودولتها بمنح الاستقلال التّامّ والكامل للجزائر في الخامس جويلية 1962، بعد سبعة سنوات ونصف دافع عن حريته و استقلاله.

الهوامش :

(1) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر(1942–1992)**،ج الثاني(54-62)،دارهومة ،2000.،ص33.

(2) يتضمن بصفة عامة قانون حالة الطوارئ الإجراءات التالية :- تحديد الإقامة للأفراد مع فرض الرقابة الشديدة على تنقلاتهم.-مراقبة المحلات و الأماكن العمومية.- تعرض الأفراد المشبوهين إلى الاعتقال أو السجن أو النفي دون محاكمة.

-إنشاء المحاكم الاستثنائية لتحل محل المحاكم العسكرية حيث تكون أحكامها نافذة و غير قابلة للطعن . للمزيد انظر.

-**CAOM**,**Carton2 sas** /**2**, décret n°55-1274 du 30septembre1955 relatif à l'exercice des fonctions des officiers spécialisés mis a la disposition du gouverneur général de l'Algérie.

(3) **CAOM**, **Carton**, **2SAS1**, préfecture d'Alger, Affaires Algériennes, N°1607 CAB/AA.

(4) يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر،2009،، ص205.

(5) **C**.**A**.**O**.**M**, **Carton2sas**/**4** : directive N°1 du général chef du commandement civil et militaire du sud constantinois, PARLANGE.

(6) Claude PAILLAT, **Dossier Secret D'Algérie 2éme 1954–1962**, les Presses de la cite, Paris,1962,pp 101-102.

(7) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص29.

(8) **C.A.O.M**, **Carton 2 SAS/1**,Rapport de la Commission de la Reforme Admirative.

(9) يطلق على هذه المصلحة ، شؤون الأهالي التي تم تطويرها من قبل المارشال لوتي (Lyautey) ،أصبح لها تأثير بالغ الأهمية ،فشكلت بذلك الأساس القاعدي للنظام البلاد ،فتم إنشاء هيئة الضباط ذوي القبعات الزرقاء.

(10) – الجنرال برلونج جورج قاستو: من مواليد 24 أوت 1897، كان قائدا مدني وعسكري بمدينة أغادير تم استدعائه بتاريخ 25 أفريل 1955، لتولي مهام والي بالاوراس و النمامشة ثم باتنة من 1956الى 1957. بعدها مفتش عام لمراكز التجمعات التابعة لمنتدبة العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر سنة 1960،كما منحت له سلطة مدنية وعسكرية استثنائية. توفي في 20 نوفمبر 1972. أنظر:-Jean – Louis GERARD, **Dictionnaire Historique et Biographique de d'Algérie** ,éd jean curutchet, .Paris,2000,p158

(11) François LESCEL, Les Sas Sections Administratives Spécialisées en Algérie lundi 16 novembre 2009.

(12) Les SAS, Bulletin historique des Affaires Algériennes et Sahariennes n°20.

(13) **C.A.O.M,Carton 2SAS/ 3** ,Les sections Administratives Spécialisées et les Officiers des Affaires Algeriennes,Alger,mai1957,N°171.

(14) محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق، 59، الهامش48.

(15) Claude PAILLAT, Deuxième dossier secret d'Algérie**1954–1962**, les Presses de la cite, Paris,1962,p150.

(16) **C.A.O.M**, **Carton 2SAS/ 3** , sections Administratives Spécialisées et les Officiers des Affaires Algériennes,…

(17) C.**A.O.M** ,**Carton 8sas/2**, directive N°3, Constantine le13 décembre1958.

(18) Gregor MATHIAS , **Les Sections administratives spécialisées en ALGÉRIE(SAS), entre idéal et réalité(1955–1962)**,Ed LHarmattan, Paris – France ,1998,p35.

(19) علم الانتربولوجيا: إنّ لفظة أنثروبولوجيا Anthropology ، هي كلمة إنكليزية مشتقّة من الأصل اليوناني المكوّن من مقطعين : أنثروبوس Anthropos، ومعناه " الإنسان " و لوجوسLocos ، ومعناه " علم ." وبذلك يصبح معنى الأنثروبولوجيا من حيث اللفظ " علم الإنسان " أي العلم الذي يدرس الإنسان. فهو العلم الذي

يدرس الإنسان من حيث هو كائن عضوي حي، يعيش في مجتمع تسوده نظم وأنساق اجتماعية في ظلّ ثقافة معيّنة.

(20) **C.A.O.M**, **Carton 2sas/2** : circulaire, le gouverneur général de l'Algérie J. SOUSTELLE, Alger le 27/01/1956.

(21) **C.A.O.M**, **Carton 2SAS/1**,Note, cabinet Affaires Algériennes,N°1607CAB/AA, Alger , 30 octobre1957.p2.

(22) Gregor MATHIAS ,op.cit, p27.

(23) SAS, Circulaire d'application ; Alger, le 24/10/1959,N°375/I.G.AA/cab. l'index N°4 ,6P.

(24) **C.A.O.M**, **Carton 2sas/2** : circulaire, Alger le 27/01/1956.

(25) Lasconjarias , Jouan, Cahier de la recherche doctrinale op.cit,p18. Ainsi que:

(26) **C.A.O.M**, **Cartan 9SAS49**: directive N°2,Constantine, le 3 octobre 1958.

(27) Nicolas D'ANDOQUE, **1955–1962 Guerre Et Paix En Algerie –L'épopée Silencieuse des SAS** ,SPL société de production littéraire, 1977,France, pp69-70

(28) Ibid, p 73.

(29) Gregor MATHIAS ; op.cit ,p 13.

(30) **C**.**A**.**O**.**M** ,**Carton 9sas/50** ,directive, Alger 18 mai1959.

(31) **C**.**A**.**O**.**M**,**Carton 2SAS/ 3** ,Les sections Administratives Spécialisées et les Officiers des Affaires Algeriennes,Alger,mai1957,N°171.

(32) روبرت لاكوست، :ولد في 5 يوليو 1898بأزرت دوردوني(AZERAT Dordogne)، بفرنسا، وتوفي عام 1989 بفرنسا . كان وزيرا للإنتاج الصناعي في الحكومة المؤقتة ديغول ،النائب الاشتراكي لمدة عهدتين، ثم وزير الصناعة حتى عام 1950. و في سنة 1956أصبح وزير المالية في حكومة غي موليه. ثم وزير مقيم بالجزائر في 9فبراير 1956، بعد تنحية جاك سوستال وفي 15فبراير عين في منصب الحاكم العام للجزائر حتى 15مايو 1958 .أنظر:

http://www.jean-jaures.org/Robert Lacoste (1898-1989). De la Dordogne à l'Algérie, un socialiste devant l'histoire.

(33) **J**. **O**.,lundi 26Mars1956,N°289-56.

(34) **CAOM** ,**Carton 4 SAS 39** ,fiche au sujet de la compétence territoriale des S.A.S.

(35) **CAOM** ,**Carton 3SAS 32** , Gendarmerie Nationale, N°281 Du 29 Février 1956.

(36) **CAOM** ,**Carton 3SAS 115** , Note de service recensement général des populations en 1960.

(37) **CAOM** ,**Carton 6SAS 50** ,Circulaire ,Réf N°13-3M.H, I° Division-3°bureau.

(38) **CAOM** ,**Carton 6SAS/50** ,Notice De Renseignement En Vue d'obtention d'une autorisation de voyage en Algérie.

(39) Gergor MATHIAS,op.cit,p56.

(40) عمار بلحاج ، شريط وثائقي "المحتشدات إبان الثور، سعيد علمي محتشد الولجة خنشلة، 23 ديسمبر 2013.

(41) Gergor MATHIAS,op.cit,p109.

(42) المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية بجاية، تقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية 1959-1962، المنعقد في 4 سبتمبر 1986.

(43) Gergor MATHIAS,op.cit,p45.

(44) ميلود العشريس، شهادة مسجلة ، شريط وثائقي" المحتشدات ابان الثورة"، المرجع السابق، سيدي بلعباس، 7 ديسمبر 2012.

(45) **CAOM** ,**Carton5SAS/1** , Note De Service , Mesure De Sécurité, N°10.406/AA/57.

(46) Dispositif de Protection Urbaine :D.P.U.

(47) Jean POUGET, **Bataillon R.A.S Algérie**, presse de la cité, Paris, 1983,p148.

(48) **CAOM**, **Carton 4.SAS/41**,Le Commandant Du 5° Bureau De La 19°D.I, N°486/Sas,20octobre1959.

(49) Cahier de la recherche doctrinale, op.cit,p33.

(50) Ibid,p34.

(51) Guy VINCENT, **Képi bleu**, **Montigny–le–Bretonneux** ,éd jeune pied- noir,1988,p p42-43.

(52) محمد بلماكي، شهادة مسجلة، محتشد الوجلة، شريط وثائقي "المحتشدات ابان الثورة"، انجاز علمي سعيد، باست–كوم.

(53) Gregor MATHIAS, op.cit,p 48.

(54) Yve COURRIERE , **L'heure Des Colonels– Les Feux Du Désespoir**, tome2, Robert -laffont, Paris ,1990,pp34-37.

(55) Gregor MATHAISE, op .cit,p 49.

(56) Ibid, p67.

(57) Cahiers de la recherche doctrinale ,p59.

(58) **CAOM** ,**Carton9SAS/50** : Création fonctionnement du centre médico-social.

(59) **CAOM** ,**Carton 8SAS /100** :Synthese mensuelle mois d'octobre 1959. Ainsi que : -Nicolas D'ANDOQUE, **1955–1962 Guerre et paix en Algérie –l'épopée silencieuse des SAS** ,SPL société de production littéraire, France, 1977, p 67.

(60) **CAOM**, **Carton 9.SAS/50** ,Création Et Fonctionnements des Centre Médico-sociaux.

(61) Cahiers de la recherche doctrinale ,p59.

(62) Ibid,p60.

(63) **CAOM** ,**Carton9.SAS/50** , Création et Fonctionnements… Ainsi que : Gregor MATHIS ,op.cit. ,p86.

(64) **CAOM** ,**Carton9.SAS/50** , Médico-sociale Etat numérique du personnel de l'action sociale , 25 janvier 1962.

(65) Cahiers de la recherche doctrinale ,p59.

(66) المجاهد، "الأزمة الاقتصادية الفرنسية من تبعات الثورة الجزائرية"، العدد 9،الصادر يوم 20 أوت 1957، ص7.

(67) **CAOM**,**Carton 8SAS/100**, Sous Préfecture De Philippeville Affaires Algériennes, Situation Scolaire, Octobre 1959.

(68) **SAS/100** : circulaire N°4980/CAB/AA. En date du 11.12.1959. **8–CAOM**, **Carton**.

(69) عبد الله زغداني، شهادة مسجلة ، شريط وثائقي حول المحتشدات ابان الثورة، المرجع السابق.

(70) Cahiers de la recherche doctrinale ,p60.

(71) Guy VINCENT, op.cit, pp18-19.

(72) Yves COURRIERE, op.cit, pp34-37.

(73) **CAOM** ,**Carton 5SAS/1**, Implantation Ecole, Préfabriqués, Cherchell, 25 Nov1959.

(74) **CAOM** , **Carton 9 SAS.2**, Instruction Sur L'emploi De « Moniteurs D'initiation Scolaire » dans les S.A.S Et S.A.U., Alger, le 22 Janvier1958.

(75) Gregor MATHIAS, op.cit, p78.

(76) Nicolas D'ANDOQUE,op.cit,pp115-116.

(77) Gregor MATHIAS ,op.cit,p 78.

(78) **CAOM**, **Carton 4SAS/37**, l'Ecole du Regroupement du khebbons, SAS de ZARDEZAS, Avril 1959.

(79) Gregor MATHIAS,op.cit,p78.

(80) **CAOM**, **Carton 4SAS39**,Instruction ,Paris,18 spembre1958.

(81) Cahiers de la recherche doctrinale, p60.

(82) **CAOM**, **Carton 6SAS /48**,Ouverture du centre de formation de la jeunesse.

(83) Ibidem.

(84) Nicolas D'ANDOQUE, op.cit, p146.

(85) **CAOM**, **Carton 6SAS /48**, Instruction concernant , structure de commandement du service de formation des jeunes en Algérie, Alger, le 3avril1959.

(86) **CAOM**, **Carton6SAS /48** , Notice à l'usage des candidates au centre de formation des jeunes en Algérie.

(87) **CAOM**,**Carton 8SAS/33** , on psychologique sportive.

(88) Ibidem.

(89) **CAOM**, **Carton 4SAS39**, formation professionnelle.

(90) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الندوة الولائية لتسجيل أحداث الثورة من 1959 إلى 1962، ولاية سطيف، المنعقد بتاريخ30 أوت 1986، بمقر محافظة سطيف.

(91) Guy VINCENT ,op.cit,p195-196.

(92) **CAOM** ,**Carton 5SAS1**, action sur les milieux féminins en Algérie.

(93) Nicolas D'ANDOQUE, op.cit,p54.

(94) Gregor MATHIAS, op.cit,p84.

(95) **CAOM**, **Carton 5SAS/45**, Village de regroupement au lieu dit "Sid-Moussa", S.A.S du Chenoua, le 11 Février1958. N°79/SAS.

(96) Gregor MATHIAS, op.cit,p85.

(97) Nicolas D'ANDOQUE ,op.ci,p108-181.

(98) **CAOM** , **Carton 5SAS/1** ,Action sur les milieux Féminins en Algérie, référence : instruction pour la pacification en Algérie n°4.250/E.M.I/3/OPE ,10/12/1959,approuve par le géneral d'Armée Aérienne M.CHALLE.

(99) Gregor MATHIAS,op.cit. ,p84.

(100) Michel DEON, **L'armée d'Algérie et la pacification**, éd ,Plon, Paris ,1959, p139.

(101) الحاجة فاطمة، محتشد تنزار، نوفمبر 2013، شريط وثائقي " المحتشدات ابان الثورة، المرجع السابق.

(102) وردة بغورة، شهادة مسجلة مع الباحثة، 22 سبتمبر 2014، الجزائر.

(103) Gregor MATHIAS, op.cit,p 85.

(104) **CAOM**, **Carton**, **5 SAS 45**, Village de regroupement au lieu dit "Sid-Moussa",…